PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

جامعة الجيلالي بونعامة خميـــس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسيـــة

قسم الحـــقوق

ملخـــــص محاضرات الاقتصاد السياسي (السداسي الثاني)

لطلبة السنة الأولى ليسانس [1]

إعداد : د . أيت عبد المالك نادية

[1] . ملاحظة : نضع في متناول الطلبة **ملخص للمحاضرات** و هو قابل للتحيين و التعديل إلى غاية اعتماد المحاضرات النهائية من قبل المجلس العلمي للكلية **كمطبوعة أكاديمية** .

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.tracker-software.com

تقديـــــم

يهتم علم الاقتصاد السياسي بدراسة جميع الأنشطة المتعلقة بالإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات التي يطلبها افراد المجتمع ليتمكنوا من العيش

فهو إذن المعرفة المتعلقة بمختلف الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، وهو عملة ذات وجهين يحافظ على علاقة مزدوجة ، هي علاقة الإنسان بالطبيعة من جهة و علاقته بغيره من جهة أخرى .

من خلال دراستنا سنحاول دراسة مختلف جوانب هذه العلاقة بهدف :

- ضبط مختلف المفاهيم و المصطلحات القانونية من أجل تزويد طالب السنة الأولى بمعارف أساسية تمهد له فهم المقياس (من المفاهيم : المشكلة الاقتصادية /الحاجات الاقتصادية / القوانين الاقتصادية ....إلخ)
- ابراز أهمية الاقتصاد السياسي كمقياس بالنسبة لطالب في الحقوق

و لأجل ذلك تم تقسيم برنامج المحاضرات كما يلي :

المحاضرة الأولى : مفهوم علم الاقتصاد السياسي

- مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد
  - مفهوم المشكلة الاقتصادية من خلال :
    - تعريف الحاجات الاقتصادية و تمييزها عن الحاجات الإنسانية والتطرق لمصطلحات مهمة و هي : الندرة ، القيمة ، الحاجة ، المنفعة .
  - تعريف الأموال و الموارد الاقتصادية
  - مفهوم الحاجة الاقتصادية
  - القوانين الاقتصادية
  - الإنتاج
  - النقود
  - الاستهلاك

PDF-XCHANGE
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

المحاضرة الثانية : تطور الاقتصاد السياسي

المحاضرة الثالثة : المدارس الاقتصادية

- المدرسة الكلاسيكية
- المدرسة الماركسية
- المدرسة الكلاسيكية الحديثة
- المدرسة الكنزية
- المدارس المعاصرة

المحاضرة الرابعة : الأنظمة الاقتصادية

- **النظام الاشتراكي**
- **النظام الرأسمالي**

المحاضرة الخامسة : اختلالات الأنظمة الاقتصادية (دراسة في الأسباب)

- **انتشار البطالة**
- **التضخم**
- **التحول الصناعي**

المحاضرة السادسة : الاقتصاد العالمي الجديد

المحاضرة السابعة : الأزمات الاقتصادية في العالم

المحاضرة الثامنة : دور الدولة في الاقتصاد

- دور الدولة في الفكر الاقتصادي الطبيعي
- دور الدولة في الفكر الكلاسيكي
- دور الدولة في الفكر الماركسي
- دور الدولة في الفكر الليبيرالي الحديث

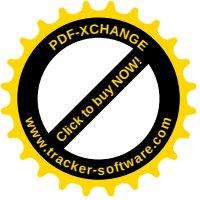

المحور الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي

ملخص المحاضرة الأولى : مدخل للاقتصاد السياسي

إن البحث عن مفهوم دقيق لعلم الاقتصاد السياسي [1] ليس بالأمر السهل لعدة أسباب أهمها :

- اختلاف التوجهات الفكرية لرجال الاقتصاد ،و المناهج التي يتبعونها سواء من حيث تحديد طبيعة علم الاقتصاد أو من حيث التحليل
- استقلال علم الاقتصاد السياسي عن العلوم الاجتماعية ،

و لذلك وردت العديد من التعريفات لعلم الاقتصاد السياسي أهمها :

- تعريف علم الاقتصاد السياسي بالنظر **لتوفر المواد و ندرتها من جهة** ، و **التدابير و السبل و الاجتهادات التي يتبعها الأفراد و المسؤولين** في المجتمع لمواجهة هذه الندرة في الحاجيات المتعددة من جهة أخرى (و في هذه التعاريف مصطلح المشكل الاقتصادي ، الذي سببه قلة الموارد و ندرتها في مواجهة الطلب و الحاجة) .

و قد اعتمد هذا المعيار في تعريف الاقتصاد السياسي ، الاقتصادي الفرنسي " **ريمون بار**" في مؤلفه الاقتصاد السياسي ، فعرفه بأنه" ..يدرس تسيير الموارد النادرة و أشكال تحويل هذه الموارد ...." [2]

- تعريف الماركسيين للاقتصاد السياسي بأنه " علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي و مرحلة التطور التاريخي ، **" علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية و أساليب الإنتاج " ، و قد اعتمد أصحاب هذا التوجه على مفهوم ملكية**

---

[1] . يعتبر الفرنسي " **أنطوان دي مونكريتيان** " أول من استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي ، و قد دفعه لذلك أمرين : الأول هو تمييز موضوع بحثه عن باقي المواضيع التي درسها اليونانيون القدامى و التي كانت تحت اسم الاقتصاد فقط ، و هي مواضيع تعالج مسائل و قواعد إدارة المنزل . و الأمر الثاني هو هدف الكاتب من تأليف الكتاب بحد ذاته ، فقد كان سياسيا ...**لأكثر تفصيل راجع : محمد عادل زكي** : نقد الاقتصاد السياسي ، الطبعة السادسة ، دار الفتح للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، أفريل 2019 ، ص 07 ، نقلا عن :

A.de Montchretien , Traité de l'economie politique ; Geneve , Librairie Droz,1999

[2] . إبراهيم بولمكاحل : سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي ، (المحور الأول : ماهية علم الاقتصاد السياسي و نطاقه) ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، ص 11

وسائل الإنتاج ، فهم يرون أنه علم يدرس العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج [1]

و إذا أردنا أن نبحث في طبيعة الاقتصاد السياسي للإسلام ، سوف نبحث في الهدف الرئيس و هنا نرجع لملاحظة أبداه " **منذر قحف** " في مؤلفه مفادها " ...أن أي نظام اقتصادي لابد أن يقوم على إيديولوجية معينة توفر الأساس للنظام الاقتصادي و أهدافه و قواعده الكلية و مبادئه " [2].

و في رأي الباحث (**شمبم أحمد صديقي**) ،فإن الهدف من هذه الملاحظة أمرين إثنين تربطهما صلة و يعودان إلى نظامين مختلفين ينظمان الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ،و الجوانب الأخرى في حياة المجتمع الإسلامي ، و هما :

- طاعة الله سبحانه و تعالى
- مساعدة الناس بشرط أن يعيشوا وفقا لتعاليم الإسلام [3]

و بذلك يُستنتج أن مهمة الاقتصاد السياسي الإسلامي لا تتوقف عند إيجاد آلية للإنتاج من أجل معالجة قضايا البطالة و التضخم فقط ، بل تتعداها للعمل على معالجة مشكل توزيع الثروة [4]

<u>كخلاصة :</u>

علم الاقتصاد السياسي هو **جملة المعارف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الخاص بإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة الفرد ، فهو يدرس العلاقة بين الانسان و المحيط من جهة ، و العلاقة بين الانسان و الانسان من جهة أخرى .**

---

[1] . إبراهيم بولكاحل : مرجع سابق ، ص 11

[2] . شمبم أحمد صديقي : منهجية مقترحة للاقتصاد السياسي في الإسلام ، مقال منشور بمجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي)، المجلد 22 ، العدد 2 ، 2009 ، ص 102

[3] . المرجع نفسه ، ص 103

[4] . المرجع نفسه ، ص 110

فعلاقة الإنسان بالطبيعة هي جوهر عملية الإنتاج ، من خلال الجهد و العمل الذي يبذله الإنسان لتحويل قوى الطبيعة إلى ما يمكنه من إشباع حاجاته ، مستخدما في ذلك أدوات من صنعه من أجل تحويل الأشياء موضوع العمل إلى منتجات قابلة للإشباع [1]

و فيما يتعلق **بعلاقة الإنسان بالإنسان في عملية الإنتاج** ، فإن هذه الأخيرة تقوم على تعاون أفراد الجماعة و تقاسمهم العمل بينهم بهدف استخلاص المواد القابلة للإشباع من الطبيعة [2]

و بأكثر دقة هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بقانون القيمة ، القانون الذي يحكم ظاهرتي الإنتاج و التوزيع على الصعيد الاجتماعي [3]

و هو أيضا مجموعة الأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها، و التي تكوّن النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ومن مهام الاقتصاد السياسي أنه يبين كيفية حكم الغايات للنشاط الاقتصادي للإنسان ،وكيف أن تحوّلها وتغيّرها يؤثر على صيغ هذا النشاط .

فهو إذن علم يبحث في أمور أربعة : [4]

أولا : المادة

ثانيا : الاستهلاك

ثالثا : إحداث الثروة و تحصيلها

رابعا: توزيع الثروة

---

[1] . د . محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول (الاقتصاد السياسي علم اجتماعي – تاريخ علم الاقتصاد السياسي) ، الإسكندرية ، مصر ، 1993 ، ص 19 .

[2] . المرجع نفسه ، ص 22

[3] . محمد عادل زكي : مرجع سابق ، ص 07

[4] . وليام ستانلي جيفونس : الاقتصاد السياسي ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، مصر ، ص 13

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.tracker-software.com

* مفهوم المشكلة الاقتصادية

يبحث علم الاقتصاد **في حل المشكلة الاقتصادية** ، و سبب حدوثها **وجود حاجات متعددة و لا منتهية (مستمرة) مقابل محدودية و ندرة الموارد** .

فالمشكل الاقتصادي هو الموارد المحدودة مقابل الحاجات المتنوعة ، و يصبح خطير في حالة غياب استراتيجية في عملية توزيع الموارد . و لذلك يعمل **علم الاقتصاد على البحث في أنجع و أنسب الطرق و الكيفيات لاستخدام الموارد المحدودة ،من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من اشباع للحاجات الإنسانية** [1]

و تظهر المشكل الاقتصادية على مستويين :

- على مستوى الفرد

- على مستوى المجتمع

فعلى مستوى للفرد يتأثر هذا الأخير بمحدودية الدخل مقابل الحاجات الكثيرة له ، مما يلزمه بضرورة ترتيب أولوياته عندما يكون في حالة الرخاء (موارد كثيرة و حاجات قليلة)

وعلى مستوى المجتمع ، يقصد بها محدودية الموارد في المجتمع بالمقارنة مع كثرة الحاجات ، ورغبات الافراد.

فالمشكلة الاقتصادية بجوهرها **لا تميّز بين الفرد و المجتمع** ، لان الأول عضو فيه ، فهي تختلف فقط من حيث الشكل و طرق المعالجة .

تتحدد عناصر المشكلة الاقتصادية في الحاجات و الموارد :

- **<u>الحاجات</u>** : هي الرغبة الملحة في الحصول على السلع و الخدمات و مختلف الوسائل عبر مراحل تطور الانسان و بحسب ظروفه ، و تختلف حاجات الإنسان من فرد لآخر باختلاف درجة شعور الفرد بهذه الحاجة و أهميتها بالنسبة لكل واحد و كذا تطورها ،

فكلما كان هناك نشاط اقتصادي للإنسان كانت هناك مشكلة اقتصادية .

الحاجات الاقتصادية و الحاجات الإنسانية :

[1] . خالد سعد زغلول حلمي : الاقتصاد السياسي ، الطبعة لثانية ، 2001 ، ص 57

تكمن العلاقة بين النشاط الاقتصادي و النشاط الإنساني في ان الهدف من النشاط الاقتصادي هو مقاومة الندرة للمواد ذات الطابع الاقتصادي ، اما الحاجات الإنسانية فهي حاجات ترتبط بالإنسان في حد ذاته، وهو الذي يقرر ما اذا كانت له حاجة ام لا .

فالحاجة الإنسانية هي تعبير عن السعرات الحرارية للفرد ولا ترتبط بتدخل من الغير ، و تتميز بأنها متعددة و لا منتهية و غير محدودة تتزايد بحسب تطور رغبات الإنسان ، بالإضافة لذلك فهي متجددة إما خلال نفس اليوم (كالحاجة للأكل) أو أسبوعيا أو شهريا أو سنويا.....

و عليه فإن نجح الفرد في إشباع حاجته لمدة معينة فإن ذلك لا يعفيه من تلك الحاجة لأنها متجددة .

أما الحاجات الاقتصادية ،فهي تتنوع بين حاجات ضرورية و أساسية و أخرى كمالية بحسب أهميتها، فالحاجات الضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ،اما الحاجات الكمالية يمكن الاستغناء عنها دون ان تؤثر في الحياة الاقتصادية ،

و يمكن تقسيم الحاجات الاقتصادية بحسب المستفيدين منها الى حاجات فردية و أخرى جماعية، فالأولى تتصل مباشرة بالفرد ،اما الثانية فهي تلك التي تباشرها الدولة ليستفيد منها افراد المجتمع ، و يكون دور الدولة فيها دور الحامي و الوصي و لذلك تلتزم باتخاذ التدابير اللازمة لضمان استفادة جميع افراد المجتمع على قدم المساواة منها .

- **الموارد** : تعرف الموارد بأنها مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها الفرد لإشباع حاجاته ، و تتميز كعنصر من المشكل الاقتصادي بندرتها النسبية و محدوديتها و عدم كفايتها لإشباع حاجات الأفراد ، و من هنا يجد الفرد (بوصفه إنسان و عضو في المجتمع نفسه مضطرا لاتخاذ قرارات على مستوى أسرته ، و كذلك المجتمع من خلال مختلف المؤسسات و الهياكل التي تضطر لاتخاذ قرارات ذات طابع اقتصادي و ترتيب الأولويات من خلال التضحية بالعديد من الأمور في سبيل إيجاد حل للمشكل الاقتصادي [2].

اركان المشكل الاقتصادي : يرتبط تحديد أركان المشكل الاقتصادي بالإجابة عن الأسئلة التالية :

---

[2] . يثور المشكل الاقتصادي بسبب الموارد النادرة ، و هي التي يطلق عليها باحثي الاقتصاد بالموارد الاقتصادية . لأكثر تفصيل راجع : خالد سعد زغلول حلمي : مرجع سابق ، ص 75 .

. مادا ننتج ؟

. كيف ننتج ؟

. لمن ننتج ؟

ماذا ننتج : الإجابة عن هذا السؤال ضرورية جدا كركن من أركان المشكل الاقتصادي، فلابد على من يقوم بالنشاط الاقتصاد ان يدرك ماذا ينتج ، و لابد أن تكون لأصحاب القرار [3] رؤية واضحة حول الخدمات و المواد و السلع المطلوبة في السوق و التي لها أهمية كبيرة للفرد ، و أن يضع استراتيجية لعملية الإنتاج ، فلا ينتج ما هو متوفر بكثرة في السوق أو ما هو غير مطلوب ، و بذلك يساهم في حل مشكل ندرة الموارد .

كما يعمل المنتج على تنويع المنتجات وفقا للطلب ، فيكثر من المنتجات التي عليها الطلب ، ويحد من انتاج باقي المنتجات التي يقل عليها الطلب .

وتتنوع المنتجات إلى سلع استهلاكية تستخدم في اشباع حاجات الفرد بطريقة مباشرة ، و أخرى إنتاجية تعتبر بمثابة وسائل لإشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة ، وهي ضرورية في مسار عملية النشاط الاقتصادي .

. ***كيف ننتج*** : ويقصد بذلك الطريقة أو الأسلوب المتبع في عملية الإنتاج ، و هناك عدة طرق و يرجع ذلك لتعدد النسب التي تخلط بها عناصر الإنتاج المختلفة [4]
فقد يتم مثلا الأخذ بأسلوب انتاجي يعتمد على استخدام الايادي العاملة بنسبة أكثر من عنصر رأس المال ، و هو ما يسمى بأسلوب الإنتاج كثيف العمل (لما لهذا الأسلوب من فوائد)

لمن ننتج : و بقصد بذلك الفئة المعنية بالإنتاج و كيفية توزيع السلع و الخدمات عليها. و تخضع عملية توزيع المنتجات لقانون العرض و الطلب في إطار منظم في السوق ،و تتدخل الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات محدودة الدخل ، و هذه النقطة بالذات تختلف من

[3] . يختلف أصحاب اتخاذ القرار من نظام اقتصادي لآخر ، ففي ظل النظام الرأسمالي يتخذ المنتجين قرار نوعية السلع موضوع الإنتاج و كمية الإنتاج ، اما في النظام الاشتراكي فيتولى جهاز خاص هذه المهمة ، و هو جهاز التخطيط
[4] . خالد سعد زغلول حلمي : مرجع سابق ، ص 81

نظام اقتصادي لأخر. فقد يتم مثلا الأخذ بأسلوب انتاجي يعتمد على استخدام الايادي العاملة بنسبة أكثر من عنصر رأس المال ، و هو ما يسمى بأسلوب الإنتاج كثيف العمل (لما لهذا الأسلوب من فوائد)

لمن ننتج : و بقصد بذلك الفئة المعنية بالإنتاج و كيفية توزيع السلع و الخدمات عليها. و تخضع عملية توزيع المنتجات لقانون العرض و الطلب في إطار منظم في السوق ،و تتدخل الدولة عن طريق سياستها الاقتصادية لإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات محدودة الدخل ، و هذه النقطة بالذات تختلف من نظام اقتصادي لأخر.

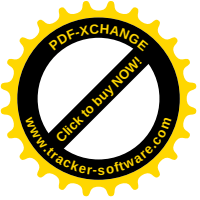

الأموال و الموارد الاقتصادية المحدودة

يتطلب إشباع حاجات الفرد توفير الوسائل اللازمة لذلك ، و تعمل الدولة بما لها من صلاحيات على توفيرها من خلال ضمان توفر الموارد الضرورية و توزيعها **توزيعا عادلا** .

و المال الاقتصادي هو كل ما يكون محلا للتملك و التصرف و الاستعمال من أجل إشباع الحاجات، فكل ما نحن بحاجة اليه هو مال و كل ما هو نافع هو مال اقتصادي .

و يشترط في المال الاقتصادي توفر الخصائص التالية [1] :

- **وجود حاجة محسوسة** لدى الفرد لا يمكن إشباعها إلا بشيء هو المال الاقتصادي .

- توفر **عنصر النفعية** في الشيء ، بأن تكون له قابلية لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر

-الندرة ، فكل مال مطلوب لإشباع الحاجات الإنسانية يكون نادرا إذا كان غير متوفر و محدود، فلا معني لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل النادرة .

و يكون **رأس المال ثابت و متداول** ،

ثابت كالآلات و المركبات و السكك الحديدية ،و كل ما يعد وسيلة لسيرورة النشاط الاقتصادي (العمل) مع ملاحظة أنه لا يمكن اعتبار بعض الأملاك الثابتة **رأس مال** رغم أنها تبقى مدة زمنية ،و مثال عن ذلك أماكن العبادة و المصنفات و الكتب ....[2]

أيضا فالعقارات و المنقولات و الأموال و السلع الإنتاجية قد تكون مباشرة و غير مباشرة ، فهي التي تستخدم كأدوات و الآلات و غيرها لتحقيق موارد إنتاجية ، معناه ان هناك فرق بين السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية .

و يكون رأس المال متداول ، عندما ينتهي و يفنى لمجرد استهلاكه ، فما كان يعد رأس مال السنة الماضية لا يعد كذلك اليوم (تغير كلي) لأنه قد زال بعملية الاستهلاك (مثاله المأكولات ، الملبوسات ...) .
و قد لا يمكن التفريق بين **رأس المال الثابت و المتداول** ، لوجود بعض رؤوس الأموال ليست ثابتة كليا أو متداولة كليا و مثال ذلك : الدقيق يستهلك ، فهو رأس مال متداول و المطحنة كآلة لصنع الدقيق

---

[1] . لأكثر تفصيل راجع : د . زكريا محمد بيومي ، مبادئ الاقتصاد ، منشورات دار النهضة العربية ، مصر ، ص 18

[2] . . وليام ستانلي جيفونس ، مرجع سابق ، ص 48

ثابتة و هي رأس مال ثابت ،ولكن كيس الدقيق الذي يمكن الاحتفاظ به مدة معينة لا يمكن تصنيفه ضمن رأس المال الثابت و لا المتداول [1] .

[1] . وليام ستانلي جيفونس ، مرجع سابق ، ص 48

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.tracker-software.com

* الإنتـــــاج

ارتبطت تعريفات الإنتاج في الاقتصاد **بتطور الفكر الاقتصادي** ، فقد كان ينظر للإنتاج في ظل الفكر الاقتصادي القديم أنه **النشاط الزراعي** الذي يقوم به الإنسان ، و في ظل الفكر الاقتصادي الحديث عرفه **"آدم سميث"** بأنه **"مجموعة الجهود والنشاطات التي يمارسها الإنسان لغايات الحصول على أموال ماديّة وخلقها "** [1]

فالإنتاج هو عملية تحويل و نقل الموارد الاقتصادية ، بهدف توفير سلع مادية او خدمات معنوية. و هو نشاط أساسي في دعم و تطوير الاقتصاد الوطني للدّول ، لأنه يضمن توفير أنواع مختلفة من المُنتجات ذات الطابع الزراعيّ والصناعيّ و الخدماتي .

أولا : عناصر الإنتـــاج

أ. العناصر التقليدية للإنتاج :

- ✓ **الموارد المتوفرة** : و يقصد بها كل المواد اللازمة لعملية الإنتاج ، بداية من المواد الطبيعية ثم البشرية ثم المصنعة
- ✓ **العمل** : يعبر العمل عن استعمال القوة الفيزيولوجية والفكرية للإنسان من أجل تلبية حاجاته، فهو **"قوة اجتماعية رئيسية، تمثل مجمل قوى الإنسان العضلية والذهنية التي تحدد قوة تأثيرها لنظام البنية الفيزيائية "** [2]. فيعد من قبيل العمل كل نشاط عضلي أو جهد فكري يقوم به الإنسان خلال مراحل عملية الإنتاج .
- ✓ **الطبيعة** : و تشمل كل الموارد الطبيعية و التي تختلف بحسب تضاريس كل دولة ، و ثرواتها ، و تتمثل على وجه الخصوص في الأرض باعتبارها المصدر الأساسي لمختلف الثروات الطبيعية و الموارد التي يمكن تحويلها و تصنيعها من أجل الحصول على منتجات قابلة للاستفادة منها

---

[1] . إيمان الحياري ، مفهوم الإنتاج في الاقتصاد ، مقال منشور في موقع موضوع ، آخر تحديث: بتاريخ 4 نوفمبر 2018 على الساعة السادسة و تسعة و أربعين دقيقة

[2] . د . رفيق زراولة : محاضرات في إدارة الإنتاج و العمليات ، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة قالمة ، 2015 /2016 ، ص 10

- ✓ **رأس المال** : و يقسم كما ذكرنا سابقا إلى رأس مال ثابت ورأسمال متداول
- ✓ **.التنظيم** : و الهدف منه إيجاد المزج الأمثل لعناصر الإنتاج من أجل تحقيق أهداف سيرورة العملية الإنتاجية [3]
- ✓ **التطور التكنولوجي** : يعتبر التطور التكنولوجي مهما لأنه يسمح باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة و متطورة ،تعمل على الإسراع في تحقيق أهدف العملية الإنتاجية و تحسين نوعية المنتجات بأخف التكاليف . [4]

ب . العناصر الحديثة للإنتاج

.و تقسم إلى :

- ✓ اليد العاملة .
- ✓ المعدّات .
- ✓ طرق الإنتاج
- ✓ المهن.
- ✓ الوسائل المالية
- ✓ السوق.
- ✓ الإدارة.

ثانيا : أنواع الإنتاج

- ✓ **الإنتاج المادي**: و يكون هذا النوع من الإنتاج في أشكال مختلفة و ملموسة يستفيد منها الإنسان لإشباع حاجاته عن طريق المنتوجات الزراعية و الصناعية .
- ✓ **الإنتاج المعنوي (غير المادي)** : يشمل جميع المنتجات الاستهلاكية أو الإنتاجية التي يهدف منها إشباع حاجات الفرد ، منها : التعليم والعلاج والتجارة.

[3] . د . رفيق زراولة : مرجع سابق ، ص 10
[4] . المرجع نفسه ، ص 10

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.tracker-software.com

* القوانين الاقتصادية

تعرف القوانين الاقتصادية بأنها جملة المبادئ التي توصّل المختصين في الاقتصاد إلى إثبات صحتها ، و هي **مجموعة القواعد الموضوعية التي لا تتأثر بإرادة الفرد ، بل هي مستقلة عنه** [1]

و للقوانين الاقتصادية **دور مهم في تحليل مختلف المشاكل الاقتصادية** التي يعرفها المجتمع الاقتصادي، كما أنها تسهّل على الباحثين فهم حركية النظام الاقتصادي .

و تتميّز القوانين الاقتصادية **بموضوعيتها و استقلاليتها** عن إرادة الأفراد الممارسين للنشاط الاقتصادي، كما أنها تتميز **بأنواعها باعتبارها قواعد عامة والزامية ومجردة** تهدف لتنظيم عملية الاقتصاد، فالقانون مهم جدا في النظام الاقتصادي و تختلف طبيعته من نظام اقتصادي لآخر .

و القوانين الاقتصادية هي تقرير للاتجاهات التي يغلب أو يحتمل أن تنتج إذا ما توافرت أسباب معينة ،و هذا ما يعد أهم فرق بين هذه القوانين و غيرها [2].

و يعتبر قانون العرض و الطلب أهم القوانين الاقتصادية ، ويظهر قانون الطلب في أنه كلما انخفض ثمن السلعة زادت الكمية المطلوبة .

و يتمثل الهدف من القانون الاقتصادي بالدرجة الأولى في حماية المستهلك أيا كانت مرتبته سواء كان مستهلك اول ، موزع ، مستهلك ثاني ....

و تتميّز القوانين الاقتصادية **بنسبية التطبيق** ، فهي تختلف من نظام اقتصادي لآخر، فما قد يكون قانون اقتصادي في دولة ما لا يمكن ابدا تطبيقه في دولة أخرى ذات نظام اقتصادي مختلف .

. و فيما يتعلق **بحتمية تطبيق القوانين الاقتصادية** فنقول بان حتميتها لا تتماشى و حتمية القوانين الأخرى نظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية المتغيرة .

---

1. خالد سعد زغلول حلمي ، مرجع سابق ، ص 68
2. المرجع نفسه ، ص 69

PDF-XCHANGE Click to buy NOW! www.tracker-software.com

* النقــود

أولا : تعريف النقود (مختصر)

النقود هي المقابل المادي للأنشطة الاقتصادية ، وهي الوسيلة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية حتى يتمكن من إشباع حاجاته . و من الناحية القانونية ، فهي تمثل الأداة التي تمكن الفرد من سداد التزاماته .

فاستخدام النقود يسهّل المبادلات التجارية ، و قد حلّت النقود محل التبادل التجاري غير المباشر الذي كان موجود في اطار المقايضة .

و حتى تؤدي النقود وظيفتها ، فهي تتميز بأنها :

-أداة إجبارية و ملزمة

-أداة شاملة

-أداة مرتبطة بمكان معين

-أداة للأعمال المباشرة و الفورية

ثانيا : وظائف النقود :

تقسم وظائف النقود إلى [1] :

الوظيفة الكلاسيكية : و فيها تكون النقود وسيط للتبادل ووسيلة مقاس للقيمة

الوظيفة الحديثة : و تكون فيها النقود مخزن للقيمة و أداة للمدفوعات المؤجلة

---

[1] . عبد المطلب عبد الحميد : اقتصاديات النقود و البنوك ، الأساسيات و المستحدثات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 52